

Distr.
GENERAL

S/1999/202
24 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير (S/PRST/1999/3) الذي طلب فيه المجلس مني، في جملة أمور، أن أقدم تقريرا عن المشاورات مع حكومة أنغولا بشأن وجود الأمم المتحدة المتعدد التخصصات. ويشمل التقرير التطورات التي طرأت في الفترة منذ آخر تقرير قدمته في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/49) وحتى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - تظل الحالة السياسية في أنغولا خطيرة مع استمرار القتال العنيف في عدة أجزاء من البلد. ولا يزال العداء الشديد وانعدام الثقة قائمين بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي يرأسه جوناثان سافيمبي.

٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ اعتمدت الجمعية الوطنية لأنغولا عدة قرارات، اتهمت في أحدها المجتمع الدولي "بالمحاباة والإذعان والتحيز" وبتيسير إعادة التسليح والاستعداد للحرب من جانب السيد سافيمبي. وأكدت الجمعية الوطنية مجددا رأيها القائل بوجوب إنهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وفي قرار آخر أعلنت الجمعية الوطنية أن السيد سافيمبي "مجرم حرب وإرهابي دولي" ودعت إلى إلقاء القبض عليه وعلى مساعديه ومقاضاتهم وشددت الحاجة إلى "القضاء نهائيا على الحركة الهدامة التي يقودها السيد سافيمبي". وقد اعتمدت هذه القرارات بالإجماع حيث صوت لصالحها نواب حركة يونيتا الحاضرون.

٤ - وفي ١٨ شباط/فبراير أشار رئيس النيابات العامة في أنغولا إلى أنه ستوجه إلى السيد سافيمبي تهمة ارتكاب جرائم حرب وأنه سيشرع قريبا في الإجراءات القضائية ضده.

٥ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير عين رئيس أنغولا خوسي إدواردو دوس سانتوس حكومة جديدة وتقلد مؤقتا وظيفتي رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وبهذه المناسبة قال إن هذا التدبير سيمكّن حكومته من التعامل، بقدر أكبر من الفعالية، مع المجهود الحربي ضد يونيتا ومع الحالة الاقتصادية - الاجتماعية العسيرة في أنغولا. وخلال حفل تشكيل الحكومة الجديدة، الذي ضم وزراء الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية الجدد، قال الرئيس إن أنغولا مضطرة إلى الدخول في الحرب لتحقيق السلام.

٦ - وفي ٨ شباط/فبراير قال الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا السيد لورينكو إن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أُرجئت منذ عام ١٩٩٥، سوف تؤجل مرة أخرى بسبب تجدد القتال. وفي وقت لاحق عقدت حكومة أنغولا ويونيتا - الجديدة التي أنشئت في لواندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، اجتماعا مشتركا في لواندا، يوم ١٨ شباط/فبراير، لاستعراض تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). واتفق على إلغاء الانتخابات الرئاسية التي تقضي أحكام بروتوكول لوساكا بتنظيمها.

٧ - وعقدت يونيتا - الجديدة مؤتمرها في لواندا من ١١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وانتخبت السيد مانوفاكو رئيسا جديدا لها. وأعاد المؤتمر تأكيد التزام يونيتا - الجديدة ببروتوكول لوساكا وأعلن عزمها المساعدة على تنفيذ جميع أحكام البروتوكول. ودعا الرئيس الجديد المنتخب الأمم المتحدة إلى إعادة صياغة سياستها في أنغولا. وفي ٢ شباط/فبراير، علقت الجمعية الوطنية عضوية نواب يونيتا الخمسة الذين تم اعتقالهم خلال النصف الأول من كانون الثاني/يناير بدعوى التواطؤ مع سافيمبي، حيث رفعت بذلك حصانتهم. وحسب التقارير لم يسمح لأسر هؤلاء النواب ومحاميهم بزيارتهم وتواجه الأسر صعوبات في تزويدهم بالغذاء. كما أعرب عدة نواب من اليونيتا عن خوفهم على حياتهم بعد الانسحاب المتوقع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة من أنغولا.

٨ - وفي ٣ شباط/فبراير أصدرت اللجنة الدائمة التابعة للجنة السياسية ليونيتا، من بابلوندوا، بيانا تعرب فيه عن اختلافها الشديد مع تقييم الدول المراقبة الثلاث (البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية) للحالة الراهنة في أنغولا. وأنحت يونيتا باللائمة عن الأزمة الحالية على الحكومة ولا سيما على الرئيس إدواردو دوس سانتوس الذي زعمت أنه أعلن الحرب جهارا على يونيتا. وزعمت قيادة يونيتا أيضا أنها تؤمن بالحوار والتشاور على أساس "أرضية جديدة وواقعية".

٩ - وفي ٤ شباط/فبراير حذر وزير الدفاع الأنغولي الجديد السيد بايهاما البلدان المجاورة التي يزعم أنها تمد جماعة سافيمبي بالدعم المادي والسوقي من أن أنغولا تحتفظ لنفسها بحق الانتقام والمطاردة. وذكرت الحكومة سبع دول أفريقية تدعي أن لها روابط مع سافيمبي. وقد أنكر أحد هذه البلدان وهو زامبيا علنا تلك المزاعم وطلب بأن تحقق المنظمات الدولية في ادعاءات أنغولا. وأطلع الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن على موقف حكومته بهذا الشأن، وذلك في رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/182).

١٠ - وفي ٣ شباط/فبراير أيضا تلقى ممثلي الخاص السيد عيسى ب. ي. ديالو الذي ما فتئ يبذل قصارى جهوده لمواصلة الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية، مكالمات هاتفية من الأمين العام لليونيتا، السيد غاتو، اشتكى خلالها من محاولات "تكبير" منظمته، ذكرا كمثل بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير. واشتكى أيضا من أن المساعدة الإنسانية لا تصل إلى السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا.

١١ - وادعى السيد سافيمبي في رسالة موجهة إليّ بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، في جملة أمور، أن حكومة أنغولا تتحمل لوحدها المسؤولية الكاملة عن الحرب. وجاء في الرسالة أن قيادة يونيتا تصر على موقفها بأن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا ينبغي أن "تظل في شكلها الأصلي كشاهد مفيد وميسر للتقارب بين الطرفين". وأفاد السيد سافيمبي أيضا بأنه لا يمكن حل هذا النزاع، أبداً، بالوسائل العسكرية.

١٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير، أحاط ممثلي الخاص مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في أنغولا وعن المرحلة التي بلغتها مشاوراته مع السلطات الأنغولية فيما يتعلق بتواجد الأمم المتحدة في أنغولا في المستقبل. وفي ٢٢ شباط/فبراير أحاط نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، اللواء هيغينو كارنيرو، أعضاء مجلس الأمن بمعلومات في إطار "Arria formula".

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٣ - جرى تصعيد ملحوظ للقتال بين الحكومة وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ شنت يونيتا هجوما مباغتاً في مقاطعة زايير واستولت على إمبانزا كونغو في ٢٦ كانون الثاني/يناير، مهددة بذلك حقول النفط بسويو على الساحل الغربي. وأفادت التقارير أن قواتها تقدمت نحو تومبوكو حيث اشتبكت في قتال عنيف مع القوات المسلحة الأنغولية. ومنذ ذلك الحين، عززت الحكومة، حسب ما أفادت التقارير، المناطق المحيطة بسويو وتومبوكو واستعادت السيطرة على إمبانزا كونغو في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٩. غير أن بعض التقارير تشير إلى أن يونيتا استولت على مدينة ماكيل دي زومبو في مقاطعة أويجي.

١٤ - وفي الهضاب الوسطى، أفادت التقارير أن القوات المسلحة الأنغولية حققت مكاسب كبرى، إذ استولت على كاتابولاو نهاريا (٣٠ كيلومترا شرق أندولو) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ تقريبا، علاوة على عدة مناطق أخرى محيطة بأندولو، في محاولة واضحة لعزل هذا المعقل الذي تسيطر عليه يونيتا. ونقلت التقارير أن قوات يونيتا نسفت جسرين حيويين واقعين على الطريق المؤدية إلى أندورو لإعاقة الهجوم الحكومي. واستولت قوات يونيتا لفترة وجيزة على شيتيمبو، مهددة بذلك مدينة كويتو من الجنوب. أما كويتو ذاتها فيظهر أنها آمنة، إذ تصل إليها بانتظام رحلات طيران القوات المسلحة الأنغولية وقوافلها البرية المحدودة من هومبو. وأفادت التقارير تجدد القتال قرب هومبو مع تبادل للقصف المدفعي حول فيلا نوفا وبيلافيسستا وتشيبببا. ويبدو أن الاستقرار قد عاد إلى الجبهة في تلك المناطق. ولا تزال قوات

يونيتا تسيطر على المناطق الواقعة شمال هوامبو وجنوبها. غير أن الطريق الرابطة بين هوامبو وكالا ولوبيتو لا تزال مفتوحة في وجه حركة المرور.

١٥ - وواصلت قوات يونيتا قصف مدينة مالانج على نحو متقطع، كما استولت على مشروع توليد الطاقة الكهرومائية في كابندا الواقع حوالي ٥٠ كيلومترا جنوب غربي مدينة مالانج في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وسجل عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين في المدينة التي اجتاحتها ما يقارب مائة ألف من المشردين في الداخل. وأفادت مصادر حكومية أن القوات المسلحة الأنغولية استولت على كاغاندالا وأنها تتقدم باتجاه كاريبو، والموقعان يوجدان في مقاطعة مالانج. واستمر تفاقم التوتر كذلك حول مناجم الماس بلورامبا، في أندرادا ودوندو (مقاطعة لواندا نورث) على امتداد الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذا في مقاطعة هويلا الشمالية. وفي ٩ شباط/فبراير، أعلنت يونيتا أن قواتها قد استولت على منجمي ماس في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد وقتلت ١٩ أجنبيا. وتروج في البلد أيضا شائعات عن قيام كلا الجانبين بتجنيد عدد كبير من القوات الأجنبية. وتؤكد وجود قوات كونغولية، تفيد التقارير أنها تتلقى التدريب مع القوات المسلحة الأنغولية، في منطقتي لوبانغو وماتالا. غير أنه لم يتأكد بشكل ملموس وجود قوات أجنبية أخرى.

رابعا - أمن أفراد الأمم المتحدة

١٦ - في ١ شباط/فبراير ١٩٩٩، أصيب عضو من الوحدة الناميبية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بطعنات قاتلة على يد عنصرين من الشرطة الوطنية الأنغولية. وتابعت الشرطة الوطنية الأنغولية المحلية والسلطات الحكومية في هوامبو ولواندا المسألة بحزم وألقي القبض على الجناة بعد ذلك. ووعدت السلطات الأنغولية بإجراء تحقيق شامل في الحادث واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد مرتكبي هذه الجريمة. ووقع حادث آخر في هوامبو في ٣ شباط/فبراير، إذ قامت عناصر من الشرطة الوطنية الأنغولية، كانوا فيما يبدو في حالة سكر، بإطلاق النار جماعيا مرتين باتجاه معسكر الوحدة الناميبية في هوامبو. واستقرت إحدى الرصاصات على أرضية المكان الذي كان ينام فيه الجنود النامبيون.

١٧ - ووقع حادثا انفجار لغم بينما كان يتم نقل القوة العسكرية الناميبية من هوامبو الى لوبانغو عن طريق البر. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، فجر جرار تابع للوحدة لغما مضادا للدبابات قرب مهبط الطائرات تشيندجي. ولحسن الحظ، لم تحدث أية إصابات. وفي ٩ شباط/فبراير، وبينما كانت القافلة الناميبية على بعد ١٦ كيلومترا من مدينة كويلنغس، اصطدمت ناقلة أفراد مدرعة بلغم آخر مضاد للدبابات وأصيب بأضرار بالغة. ونتيجة لذلك، أصيب جندي تابع للأمم المتحدة بجروح طفيفة.

١٨ - وبعد إجراء مفاوضات مكثفة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصل فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة، يرافقه حرس من يونيتا، إلى موقع تحطم طائرة الأمم المتحدة UN 806A التي أسقطت في ٢ كانون الثاني/يناير. ويوجد هذا الموقع على بعد ٣٠ ميلا شمال شرقي مدينة هوامبو. ونظرا إلى صعوبة

الوصول إلى الموقع برا، فلم يقض الفريق في الموقع سوى أكثر من ساعة بقليل. وبناء على الملاحظات الأولية للفريق، فإن الطائرة كانت تحاول على ما يبدو القيام بهبوط اضطراري عندما بدأت أجزاء كبرى منها في التفكك مما أدى إلى فقدان السيطرة عليها. ويبدو كذلك أن النيران كانت مضطربة في الطائرة والتي ظلت تحترق بعد اصطدامها بالأرض. وقد أخذت منها آلتا تسجيل الصوت وبيانات الرحلة. ولم يتم العثور عليهما. وكانت بعض أجزاء الطائرة متناثرة في مساحة شعاعها ٣٠٠ متر وبدت في ذيل الطائرة الذي سقط في تل مجاور ثقوب عديدة بالرصاص. ومن المستبعد أن يكون أي من ركاب الطائرة أو أعضاء الطاقم قد بقي على قيد الحياة، ذلك أن جزء الطائرة المخصص للركاب والطاقم قد تحطم تماما، ولم يعثر إلا على القلة القليلة من الأشلاء البشرية.

١٩ - ولم تنجح حتى الآن الجهود المبذولة لزيارة موقع تحطم الطائرة الأولى قرب فيلا نوبا من جديد نظرا لانعدام الأمن في المنطقة. ورغم نقل مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من هومبو إلى لواندا، فإن البعثة تواصل الإبقاء على اتصالاتها الوثيقة بالحكومة وسلطات القوات المسلحة الأنغولية بهدف اتخاذ الترتيبات الضرورية للقيام بزيارة ثانية. وستواصل الأمم المتحدة، في كل من المكتب الميداني والمقر، جهودها من أجل الوصول إلى كلا الموقعين، وذلك لإجراء التحقيقات اللازمة ولذلك فهي تحث الطرفين على التعاون معها تعاونا كاملا.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٠ - ساهم تصاعد الأعمال القتالية في محافظات مالانغي وويغي وزائير واستمرار القتال في محافظتي هومبو وبييه في زيادة التدهور المثير في حالة حقوق الإنسان. وحلت الوطأة العظمى للحرب على السكان المدنيين. وأدى القصف العشوائي الذي شنه الاتحاد الوطني (يونيتا)، في انتهاك واضح لاتفاقيات جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى مصرع ما لا يقل عن بضعة عشرات من الأشخاص وإصابة كثيرين آخرين بجروح. وتسببت القذائف التي أطلقت في وضح النهار في إزهاق أرواح عدد كبير من الناس نتيجة سقوطها في ثلاثة أسواق تجارية مكتظة ومناطق سكنية مزدحمة. وكانت، فيما يبدو، محاولة لإرهاب السكان. ولا يزال مصير الأشخاص غير المقاتلين والجنود الجرحى غير واضح، خصوصا وأنه ما زال يتعين على كلا الطرفين الموافقة على طلبات الوصول إلى أسرى الحرب.

٢١ - ومن الشواغل المثيرة للقلق الزيادة في عدد الإساءات التي تعرض لها أعضاء كنيسة الرومان الكاثوليك في السنة الماضية وما رافق ذلك من استهداف ممتلكات وأفراد الإرسالية بالمضايقة وسوء المعاملة والقتل أو محاولات القتل. وفي مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أفادت التقارير أن ستة أشخاص مجهولي الهوية زُعم أنهم ينتمون إلى الاتحاد الوطني (يونيتا) أطلقوا النار على القس البينو ساواكو واثنيين من الواعظين في محافظة هومبو فأردوهم قتلى. وفيما بعد، مُثل بجثة القس وقطعت إربا على مرآى وسمع الشهود. ولم تنج الكنائس البروتستانتية من الإساءات أيضا، ولا سيما على يد الأفراد التابعين

للحكومة. كما حدث في كوانز الجنوبية وويغي الشرقية وهي أماكن ربما ينظر فيها إلى تلك الكنائس على أنها أكثر تعاطفا مع الاتحاد الوطني (يونيتا).

٢٢ - وفي جو الحرب الحالي، تعرضت حرية التعبير إلى الضغوط. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، احتجزت الشرطة بصورة تعسفية صحفيين يعملان في محطة إذاعة خاصة في بينغويلا، واستجوبتهما لقيامهما بإعادة بث تقرير إذاعي تضمن اقتباسات عن الاتحاد الوطني (يونيتا)، لكنها أفرجت عنهما بعدئذ دون توجيه أي تهمة إليهما. وأدت حوادث من هذا القبيل إلى إحجام الجمهور عن المشاركة في برنامج "معك على الهاتف" الذي تبثه محطة الإذاعة المذكورة والذي كان يتضمن عادة انتقادات للسلطات.

٢٣ - وبالرغم من النزاع المسلح، واصلت الحكومة تعاونها الحميد مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة في مجال بناء القدرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وأظهر الاكتظاظ الخطير في سجن قيانا في لواندا للعيان ما يعاني منه النظام القضائي الأنغولي من نقص حاد في الموارد وما ينجم عنه من ترد الأوضاع إلى ما دون الحدود الدولية الدنيا. فهناك في سجن قيانا ما يربو على ألف محتجز - ٩٠ في المائة منهم تقريبا بانتظار المحاكمة - في مبنى معد لإيواء نصف ذلك العدد. وشرعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطات الحكومية، في مشاريع تستهدف معالجة تلك المسائل.

سادسا - الحالة الإنسانية

٢٤ - لم تظهر على الحالة الإنسانية في أنغولا أية بوادر تحسن. بل إن جميع المؤشرات تدل على استمرار تدهور أوضاع السكان الضعفاء على مدى الأشهر القادمة. وتدهورت الحالة إلى درجة أن بلغ الدمار أبعادا يمكن مقارنتها بالكارثة الإنسانية التي حلت بأنغولا خلال القتال في ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

٢٥ - وأدت آثار النزاع إلى استمرار تشريد السكان المدنيين خلال شهر شباط/فبراير، حيث يبلغ الآن العدد الإجمالي للمشردين في الداخل لمدة طويلة ما يزيد على ٥٥٠ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن ١٩ ٠٠٠ لاجئ أنغولي قد وصلوا مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فارين من القتال الذي نشب مؤخرا في مقاطعتي ويجي وزائير. ومن النتائج الفورية للحرب ارتفاع مستوى سوء التغذية، لا سيما في صفوف الأطفال الصغار وتدهور حالة المرافق الصحية والظروف الصحية التي تزيد من خطر انتشار الأوبئة. وفي بعض المناطق من البلد، تتحدث بعض التقارير عن تفشي داء السل. وازدادت الحالة سوءا بشكل كبير نظرا للاكتظاظ الخطير الحاصل في العديد من المخيمات والمواقع الأخرى التي تؤوي الأشخاص المشردين في الداخل.

٢٦ - ورغم تدهور الحالة الأمنية، استأنفت الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة عملياتها الجوية إلى معظم عواصم المقاطعات في منتصف كانون الثاني/يناير. وتم تجديد المخزون من الأغذية والأدوية لمواجهة احتمال نقص الإمدادات. ورغم ذلك، ونظرا لحالة انعدام الأمن والمضايقات التي تقوم بها القوات الأمنية

المحلية، والتي شملت في كثير من الأحيان مصادرة المعدات، لا تزال جماعة الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية تحافظ على وجود محدود في معظم عواصم المقاطعات. ويعرقل ذلك السير العادي للعمليات الإنسانية بصورة خطيرة، لا سيما توزيع الأغذية والمشاريع ذات الصلة بالصحة. وفي الوقت الحاضر لا تنفذ إلا المشاريع الطارئة. وسترتب على توصيل مواد الإغاثة في ظل الظروف الحالية، وفي المستقبل القريب، زيادة كبيرة في التكلفة إذ سيتعين القيام بجميع عمليات التوصيل جواً.

٢٧ - وأدى اندلاع أعمال القتال في البلد وسحب الأفراد الدوليين من المقاطعات إلى إعاقة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في أنغولا بشكل خطير. وفي الوقت ذاته، تبذل جميع الجهود من أجل الحفاظ على استمرارية البرنامج من خلال مساعدة أنغولا على بناء القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام ومن خلال تعزيز الوعي بخطر الألغام.

٢٨ - وتضررت قدرة الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية على العمل في أنغولا بصورة خطيرة بسبب القيود المفروضة على دخول المواقع، بما في ذلك الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا وسائر مناطق النزاع التي قد تكون مسرحاً لمعاناة السكان. ويُفترض أن احتياجات هذه المجموعات يمكن أن تفوق احتياجات المجموعات التي وصلت إليها فعلاً الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية. وفي ظل هذه الحالة، لا تُحترم المبادئ الإنسانية التي تنص على الوصول غير المقيد إلى السكان المتضررين، والتقييم والرصد المستقلين. وسلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. فمن أجل تحقيق هذه المبادئ، من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف المعنية التزاماً واضحاً ولا غموض فيه باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي.

٢٩ - وكما أشرت إلى ذلك في تقريرتي السابق (S/1999/49)، وفي ظل الظروف السائدة، سيتعين على المنظمات الإنسانية أن تعزز وجودها في أنغولا وتنشئ شبكات اتصال معززة وتتخذ تدابير أمنية إضافية. ونظراً لتزايد متطلبات تنفيذ العمليات الإنسانية في ظروف أشد صعوبة، أناشد مرة أخرى المانحين أن يمولوا بسخاء تمويلاً كاملاً وعاجلاً نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٩. وقد استعرض عدد من الوكالات فعلاً احتياجاتها لعام ١٩٩٩ ومن المقرر أن تعقد اجتماعاً مع المانحين لاستعراض النداء في جنيف في آذار/ مارس ١٩٩٩.

سابعاً - تخفيض بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

ومرحلة تصفية البعثة

٣٠ - استمرت عملية نقل أفراد ومعدات الأمم المتحدة بيسر وبصورة مطابقة عموماً للخطط الحالية، رغم النقص الحاصل في الأصول الجوية الموجودة رهن إشارة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وقد نُقلت جميع مواقع الأفرقة والمقار الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى لواندا بحلول ٢٣ شباط/فبراير.

٣١ - ومنذ بداية عام ١٩٩٩، أعيد ما مجموعه ٢٢٥ من مراقبي الشرطة العسكرية والمدنية التابعين للبعثة إلى أوطانهم. وفيما يتعلق بالوحدات المشكّلة، أعيد أفراد الوحدة الناميبية إلى أوطانهم في ٢٢ شباط/فبراير، بينما يتوقع أن تغادر وحدة الإشارة البرتغالية أنغولا في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المقرر أن تغادر وحدة طائرات الهليكوبتر الروسية فور انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

٣٢ - وتقرر منذ البداية إنشاء مفرزة أمنية يبلغ قوامها ٢٠٠ من الأفراد، يُسحبون من وحدات المشاة العاملة حاليا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وتظل في لواندا مؤقتا لحماية ممتلكات الأمم المتحدة خلال مرحلة التصفية بعد انتهاء ولاية مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في ٢٦ شباط/فبراير. غير أنه نتيجة لمزيد من الاستعراض، يقدر حاليا أنه سيلزم عدد من الجنود يصل إلى ٢٦٠ جنديا لتوفير الحماية الموثوق بها. وتواصل الأمانة العامة مشاوراتها مع البلدان المعنية المساهمة بقوات، كما تقوم ببحث خيارات أخرى لتوفير الأمن للبعثة خلال مرحلة التصفية. وإنني أثق أيضا في أن حكومة أنغولا ستواصل كفالة أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة في أنغولا، وفقا لاتفاق مركز البعثة.

٣٣ - إن التصفية التقنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والبعثات السابقة لها، التي تمتد الفترة الإجمالية لوجودها في أنغولا على مدى ١٠ سنوات تقريبا، تمثل تحديا هاما للمنظمة. وستتطلب هذه المهمة، التي قد يستغرق تنفيذها ما يزيد على ستة أشهر، وجود عدد كبير من الإداريين والعاملين في مجال السوقيات وغيرهم من الأفراد في أنغولا، بالإضافة إلى وحدة طبية صغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين الاحتفاظ بحوالي ٤٠ موظفا وإثنى عشر شرطيا سيساعدون في عملية التصفية لفترة تمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر بعد انتهاء الولاية. وسيُعاد معظم أفراد الشرطة العسكرية والأفراد المدنيين المتبقين إلى أوطانهم في نهاية آذار/مارس ١٩٩٩.

ثامنا - ملاحظات

٣٤ - على إثر البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير (S/PRST/1999/3) الذي أفاد فيه مجلس الأمن أنه يحبذ مواصلة حضور متعدد التخصصات للأمم المتحدة في أنغولا، أعطيت تعليمات لممثلي الخاص للتعجيل بالدخول، في مشاورات مع الحكومة الأنغولية. وفيما بعد أبلغت الحكومة ممثلي الخاص، بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أن حضورا متعدد التخصصات متواصلا للأمم المتحدة في أنغولا ليس ضروريا في رأيها. وفي نفس المذكرة، أعربت الحكومة عن رأي مفاده أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل أنشطتها من خلال الوكالات المتخصصة بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وعلى الرغم من ذلك، وإثر البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير، بعثت رسالة إلى الرئيس دوس سانتوس يوم ١ شباط/فبراير، ملتمسا آراءه الشخصية بشأن هذه المسألة بغرض عرضها على المجلس. وسلم السيد ديالو هذه الرسالة إلى الرئيس خلال مقابلة معه يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأشار الرئيس دوس سانتوس في رده بتاريخ ١١ شباط/فبراير (S/1999/166) إلى أن حكومته ستستمر في التعامل

مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بشأن المسائل التي تحظى باهتمام الشعب الأنغولي. أما بخصوص بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا فإن الحكومة اعتبرت أن ظروف الإبقاء على وجود البعثة لم تعد قائمة. وأكد الرئيس دوس سانتوس، في رسالته، أيضا، على أن حكومته لا تعارض تعيين ممثل الأمين العام يمكنه أن يقيم انطلاقا من نيويورك للاتصالات مع حكومة أنغولا لرصد تطور الحالة في البلد.

٣٦ - وإني أعتزم مواصلة المشاورات مع حكومة أنغولا بخصوص طرائق تواجدها الأمم المتحدة مستقبلا وسأبلغ مجلس الأمن، في الوقت المناسب، بنتائج تلك المشاورات.

٣٧ - وفي الختام أود أن أشيد بتمثلي الخاص وبقائد القوات وبجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وكذا بالعاملين في المجال الإنساني وبتمثلي المنظمات غير الحكومية على ما تحلوا به من شجاعة وتفان في أداء واجباتهم في ظل الحالة الخطيرة السائدة في أنغولا. وبوسعهم هم وزملاؤهم الذين عملوا في البعثات السابقة لهذه البعثة أن يفخروا بما بذلوه من جهود لمساعدة الأنغوليين على تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية في نهاية المطاف. وينبغي أن تسترشد الأمم المتحدة بهذه الأهداف أثناء تواجدها في المستقبل في هذا البلد.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
المقدمة حتى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(١)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
٩٩	٩٩	--	--	٢	الاتحاد الروسي
٢	--	--	٢	--	الأرجنتين
٣	--	--	٢	١	الأردن
٢	--	--	٢	--	اسبانيا
٩	--	١	٦	٢	أوروغواي
--	--	--	--	--	أوكرانيا
٤	--	١(ب)	--	٢	باكستان
٤	--	٢	٢	--	البرازيل
٥١	٤٠	٣	٧	١	البرتغال
٢	--	--	١	١	بلغاريا
٣	--	--	١	٢	بنغلاديش
٢	--	--	--	٢	بولندا
١	--	--	١	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٣٨	١٢٨	--	--	--	رومانيا
٧	--	٤	٢	١	زامبيا
٥	--	٢	٣	--	زمبابوي
٣	--	--	--	٢	سلوفاكيا
٢	--	--	--	٢	السنغال
٣	--	--	٣	--	السويد
١	--	--	١	--	غامبيا
٥	--	--	٢	٢	غانا
٦	--	--	٤	٢	غينيا - بيساو
١	--	--	--	١	فرنسا
١	--	--	--	١	الكونغو
١	--	--	--	١	كينيا
١	--	--	١	--	مالي
٥	--	--	٤	١	ماليزيا
٦	--	--	٤	٢	مصر

المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنية	ضباط الأركان ^(١)	الجنود	المجموع
--	--	--	١٢١	١٣١
١	--	--	--	١
٢	٣	--	--	٥
--	--	--	--	--
٥	٢	٣	١٢٨	١٤٨
١	١	--	--	٢
٣٨	٥٤	١٦	٥٤٦	٦٥٤
المجموع				

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.
